

25

71- جانفي 2015

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : النظام الجبائي لعملية تمويل بآلية المضاربة
المرجع : مكتبكم بتاريخ 13 نوفمبر 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن بنك يعتزم إبرام عقد مضاربة مع شركة بعث عقاري سيتولى بموجبه البنك بصفته "رب المال" تمويل الشركة المذكورة بصفتها "المضارب بالعمل" قصد شراء أرض وتهيئتها وتقسيمها ثم بيعها. كما بينتم أن النصيب الراجع إلى كل منهما هو ليس مقدارا محددًا من الربح الجملي وإنما يضبط على أساس نسبة معينة من الربح المذكور وليس من رأس المال وإنما هذه النسبة هي حصة شائعة من الربح.

وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة النظام الجبائي لعملية المضاربة المذكورة على مستوى كل من رب المال والمضارب بالعمل وذلك إذا انتهت عملية المضاربة بربح أو خسارة.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه في غياب تشريع جبائي خاص بعملية المضاربة يبقى بنك مطالباً بتسجيل محاصيل بعنوان العملية المذكورة ضمن قاعدة الضريبة على الشركات تحتسب على أساس هامش الربح المعمول به في إطار عمليات التمويل التي يقوم بها.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

~~الوزير العام للدراسات~~
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي